بنك الرياض
riyad bank

بنود اجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ 2019/03/19م (الاجتماع الأول)

1. التصويت على تقرير مجلس الإدارة للعام المالي المنتهي في 2018/12/31م.
2. التصويت على القوائم المالية للبنك عن العام المالي المنتهي في 2018/12/31م.
3. التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 2018.12.31م.
4. التصويت على المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة نظير عضويتهم بمبلغ إجمالي (4,825)ألف ريال وتفاصيلها في تقرير مجلس الإدارة للفترة من 1 يناير 2018م وحتى 31 ديسمبر 2018م.
5. التصويت على توزيع أرباح على المساهمين عن النصف الثاني من العام المالي 2018م والبالغ قيمتها (1,200) مليون ريال بواقع (40) هللة للسهم وبنسبة (4.0%) من رأس المال وعلى أساس (3,000) مليون سهم، علماً بأن تاريخ استحقاق الأرباح للنصف الثاني للمساهمين المسجلين بسجلات البنك لدى شركة مركز الايداع للأوراق المالية "المركز" بنهاية ثاني يوم تداول يلي يوم انعقاد الجمعية، وسيتم البدء بصرف هذه الأرباح اعتباراً من يوم الثلاثاء 2019/04/02م الموافق 26/07/1440هـ.
6. التصويت على ما تم توزيعه من ارباح عن النصف الأول من العام المالي 2018م والبالغ قيمته (1,110) مليون ريال بواقع (37) هللة للسهم وبنسبة (3.7%) من رأس المال.
7. التصويت على تفويض مجلس الإدارة بتوزيع أرباح مرحلية بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي عن العام المالي 2019م وتحديد تاريخ الاستحقاق والصرف وفقاً للضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات.
8. التصويت على تعيين مراجعي الحسابات للبنك من بين المرشحين بناء على توصية لجنة المراجعة وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الأول والثاني والثالث والسنوي من العام المالي 2019م وتقديم خدمات الضريبة والزكاة وتحديد اتعابهم.
9. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، حيث أن عضو مجلس إدارة بنك الرياض الأستاذ/ نادر إبراهيم الوهيبي (عضو غير تنفيذي) (مصلحة غير مباشرة) يعمل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وممثل للمؤسسة لدى مجلس الإدارة، وهي عقود إيجار مبنى المقر الرئيسي لبنك الرياض وعدة مقار أخرى بمدينة الرياض، وعدد أربعة مواقع صراف آلي، بدون شروط أو مزايا خاصة حيث بلغت مجمل التعاملات خلال العام 2018م مبلغ (22,064,970) ريال سعودي، والترخيص بها للعام التالي (مرفق 2) .

10. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك وشركة الاتصالات السعودية، حيث أن عضو مجلس إدارة بنك الرياض الأستاذ محمد طلال النحاس (عضو غير تنفيذي) (مصلحة غير مباشرة) ، عضو بمجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية ، وهي عقد تقديم خدمات رسائل قصيرة للعملاء ، واتفاقية تقديم خدمات وحلول الاتصالات وتقنية المعلومات الذكية والمتكاملة ، وعقد ايجار لثلاث مواقع صرف آلي ، بدون شروط أو مزايا خاصة ، حيث بلغت مجمل التعاملات خلال العام 2018م مبلغ (3,672,600) ريال سعودي ، والترخيص بها للعام التالي (مرفق2) .
11. التصويت على الأعمال والعقود التي ستتم بين البنك وشركة اتحاد الاتصالات - موبايلي، حيث أن رئيس مجلس إدارة بنك الرياض المهندس عبدالله محمد العيسى (عضو مستقل) (مصلحة غير مباشرة) ، وعضو مجلس إدارة بنك الرياض المهندس معتز قصي العزاوي (عضو مستقل) (مصلحة غير مباشرة) ، أعضاء بمجلس إدارة شركة اتحاد الاتصالات - موبايلي ، وهي عقد تقديم برامج حماية لتوفير تقنية (DWDM) ، وعقد تقديم خدمة اتصال مزود الخدمة الثاني لشبكة (SJN) ، بدون شروط أو مزايا خاصة ، حيث بلغت مجمل التعاملات خلال العام 2018م مبلغ (1,493,176) ريال سعودي ، والترخيص به للعام التالي (مرفق 2)
12. التصويت على الأعمال والعقد الذي سيتم بين البنك وفندق أم القرى مكارم والذي يملك فيه الأستاذ محمد إبراهيم العيسى، والد رئيس مجلس إدارة البنك المهندس عبد الله محمد العيسى (عضو مستقل) (مصلحة غير مباشرة)، وهو عقد إيجار موقع صراف آلي بفندق أم القرى مكارم، بدون شروط أو مزايا خاصة، حيث بلغ قيمة العقد خلال العام 2018م مبلغ (18,000) ريال سعودي، والترخيص به للعام التالي (مرفق 2).
13. التصويت على الأعمال والعقد الذي سيتم بين البنك وشركة دور للضيافة، والتي يشغل رئيس مجلس إدارتها المهندس عبدالله بن محمد العيسى (عضو مستقل) (مصلحة غير مباشرة) ، وهو إيجار صراف آلي بفندق الماريوت الرياض ، بدون شروط أو مزايا خاصة ، حيث بلغ قيمة العقد خلال العام 2018م مبلغ (30,000) ريال سعودي ، والترخيص به للعام التالي (مرفق2)

بنك الرياض
riyad bank

المرفقات

بنك الرياض
riyad bank

مرفق 1

نموذج التوكيل

أنا المساهم / ..... (اسم الموكل الرباعي) ، الجنسية / ..... بموجب هوية شخصية رقم ..... أو (بطاقة الأحوال المدنية ، او إقامة ، أو جواز سفر لغير السعوديين) رقم / ..... الصادرة من ..... بتاريخ / / وبصفتي (الشخصية) ، أو مفوض بالتوقيع عن مدير / رئيس مجلس إدارة شركة ..... (اسم الشركة الموكلة) ، والمالك لأسهم عددها ..... سهم من اسهم بنك الرياض (مساهمة سعودية)، والمسجلة في السجل التجاري في1377/04/25هـ رقم 1010001054 ، واستناداً لنص المادة 25 من النظام الأساسي للبنك ، فإنني بهذا أوكل ..... (اسم الوكيل الرباعي) لينوب عني في حضور اجتماع الجمعية العامة العادية لمساهمي بنك الرياض الذي سيعقد ، بمشيئة الله ، بفندق هيلتون الرياض – الدائري الشرقي المملكة العربية السعودية ، في تمام الساعة السادسة والنصف من يوم الثلاثاء 2019/03/19م الموافق 1440/07/12هـ ، وقد وكلته بالتصويت نيابة عني على المواضيع المدرجة على جدول الأعمال وغيرها من المواضيع التي قد تطرحها الجمعية العامة للتصويت عليها ، والتوقيع نيابةً عني على كافة القرارات والمستندات المتعلقة بهذه الاجتماعات ، ويعتبر هذا التوكيل ساري المفعول لهذا الاجتماع أو أي اجتماع لاحق يؤجل إليه.

تحريرا في : / / 1440هـ
الموافق : / / 2019م

اسم موقع التوكيل:	
صفة موقع التوكيل:	
رقم السجل المدني لموقع التوكيل (أو رقم الإقامة / أو جواز السفر لغير السعوديين):	
توقيع الموكل (بالإضافة للختم الرسمي اذا كان مالك الأسهم شخصاً معنوياً):	

مرفق 2

خطاب تبليغ رئيس مجلس الإدارة للجمعية العامة

السادة مساهمي بنك الرياض **الموقرين**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

إشارة الى متطلبات المادة (71) من نظام الشركات والتي تنص على "لا يجوز ان يكون لعضو مجلس الإدارة أي مصلحة مباشرة او غير مباشرة في الاعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة الا بترخيص مسبق من الجمعية العامة العادية يجدد كل سنة، وعلى عضو مجلس الإدارة ان يبلغ المجلس بما له من مصلحة مباشرة او غير مباشرة في الاعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة".

عليه نود ابلاغكم بالتعاملات والعقود التي ستكون لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة او غير مباشرة فيها والتي يسعى البنك للحصول على ترخيص من الجمعية العامة عليها وهي على النحو التالي:

1. العقــود التي ستتم بين البنك والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، حيث أن عضو مجلس إدارة بنك الرياض الأستاذ نادر إبراهيم الوهيبي يعمل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وممثل للمؤسسة لدى مجلس الإدارة، وهي عقود إيجار مبنى المقر الرئيسي لبنك الرياض وعدة مقار أخرى بمدينة الرياض ، وعدد أربعــة مواقع صراف آلي ، بدون شروط أو مزايا خاصـة حيث بلغت مجمل التعاملات خلال العام 2018م مبلغ (22,064,970) ريال سعودي ، والترخيص بها للعــام التالي .
2. العقود التي ستتم بين البنك وشركة الاتصالات السعودية، حيث أن عضو مجلس إدارة بنك الرياض الأستاذ محمد طلال النحاس، عضو بمجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية، وهي عقد تقديم خدمات رسائل قصيرة للعملاء، واتفاقية تقديم خدمات وحلول الاتصالات وتقنية المعلومات الذكية والمتكاملة، وعقد ايجار لثلاث مواقع صرف آلي، بدون شروط أو مزايا خاصة، حيث بلغت مجمل التعاملات خلال العام 2018م مبلغ (3,672,600) ريال سعودي، والترخيص بها للعام التالي.
3. العقود التي ستتم بين البنك وشركة اتحاد الاتصالات – موبايلي، حيث أن رئيس مجلس إدارة بنك الرياض المهندس عبدالله محمد العيسى، وعضو مجلس إدارة بنك الرياض المهندس معتز قصي العزاوي، أعضاء بمجلس إدارة شركة اتحاد الاتصالات – موبايلي، وهي عقد تقديم برامج حماية لتوفير تقنية (DWDM) ، وعقد تقديم خدمة اتصال مزود الخدمة الثاني لشبكة (SJN) ، بدون شروط أو مزايا خاصة ، حيث بلغت مجمل التعاملات خلال العام 2018م مبلغ (1,493,176) ريال سعودي ، والترخيص به للعام التالي.

4. العقد الذي سيتم بين البنك وفندق أم القرى مكارم والذي يملك فيه الأستاذ محمد إبراهيم العيسى، والد رئيس مجلس إدارة البنك المهندس عبد الله محمد العيسى، وهو عقد إيجار موقع صراف آلي بفندق أم القرى مكارم، بدون شروط أو مزايا خاصة، حيث بلغ قيمة العقد خلال العام 2018م مبلغ (18,000) ريال سعودي، والترخيص به للعام التالي.
5. العقد الذي سيتم بين البنك وشركة دور للضيافة، والتي يشغل رئيس مجلس إدارتها المهندس عبد الله بن محمد العيسى، وهو عقد إيجار موقع صراف آلي بفندق الماريوت الرياض، شروط أو مزايا خاصة، حيث بلغ قيمة العقد خلال العام 2018م مبلغ (30,000) ريال سعودي، والترخيص به للعام التالي.

كما نرفق لكم التقرير الخاص عن هذه التعاملات والصادر عن السادة مراجعي حسابات البنك السادة برايس ووترهاوس كوبرز .

وتقبلوا خالص تحياتي،

رئيـــــــس مـجـلـــــس الإدارة
عـبـدالله مـحـمـد الـعـيـسـى

إلى السادة المساهمين
بنك الرياض

تقرير حول التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة

قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود فيما يتعلق بالتبليغ المرفق للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ والخاصة ببنك الرياض ("البنك") المعدّ من قبل رئيس مجلس إدارة البنك وفقاً للمعايير المطبقة المذكورة أدناه لكي تماشى مع متطلبات المادة ٧١ من نظام الشركات ("التبليغ").

الموضوع

إن موضوع ارتباط التأكيد المحدود لدينا هو التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة الذي أعدته إدارة البنك واعتمده رئيس مجلس الإدارة كما هو مرفق بهذا التقرير والمقدم لنا.

المعايير

إن المعايير المطبقة هي متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة والاستثمار (٢٠١٥ – ١٤٣٧هـ) والتي تنص على أنه في حال وجود أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في المعاملات أو العقود المبرمة لحساب الشركة مع أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة ("المجلس")، فإنه يجب على البنك أن يعلن عن تلك المصالح لاعتمادها من قبل الجمعية العامة للشركة. ويجب على عضو مجلس الإدارة أن يبلغ المجلس بتلك المصالح وإعفاء نفسه من التصويت في المجلس للموافقة على تلك المعاملات أو العقود وأن يقوم رئيس مجلس الإدارة بإبلاغ الجمعية العامة بأية معاملات أو عقود التي يكون لدى عضو مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة بها.

مسؤولية الإدارة

إن إدارة البنك مسؤولة عن إعداد وعرض التبليغ بشكل ملائم وفقا للمعايير والتأكد من اكتمالها. كما تتضمن المسؤولية أيضاً، تصميم وتنفيذ والحفاظ على نظام الرقابة الداخلية المتعلق بإعداد وعرض التبليغ بشكل خالي من التحريفات الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

استقلالنا ورقابتنا للجودة

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية لقواعد السلوك المهني والأخلاقي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بارتباط التأكيد المحدود والمعتمد في المملكة العربية السعودية التي تتطلب الاستقلالية ومتطلبات أخرى قائمة على المبادئ الأساسية للتكامل والموضوعية والتأهيل المهني والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

يطبق مكتبنا المعيار الدولي لرقابة الجودة رقم (١) المعتمد في المملكة العربية السعودية، وبناءً عليه يحتفظ بنظام شامل لرقابة الجودة يتضمن سياسات وإجراءات موثقة فيما يتعلق بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية التي تنطبق.

مسؤوليتنا

إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج التأكيد المحدود حول التبليغ استناداً إلى الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المحدود وفقا لمعيار التأكيد الدولي ٣٠٠٠ (المعدّل)، "ارتباط التأكيد بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" والمعتمد في المملكة العربية السعودية، والذي يتطلب منا تخطيط وتنفيذ هذا الارتباط للحصول على تأكيد محدود من أنه لم يلفت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن البنك لم يلتزم بالمتطلبات التي تنطبق من المادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

تخضع الإجراءات التي يتم اختيارها على حكمنا، والذي يتضمن تقييماً لمخاطر الأخطاء مثل إخفاق الأنظمة والرقابة، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. وعند القيام بهذه التقييمات للأخطار، فإننا نأخذ بعين الاعتبار الرقابة الداخلية المتعلقة بالتزام البنك بمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ. تضمنت إجراءاتنا القيام بفحص اختباري للأدلة المؤيدة للأنظمة والرقابة فيما يتعلق بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات.

باعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها تعد كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا للتأكيد المحدود.

ملخص العمل المنجز

قمنا بتخطيط وتنفيذ الإجراءات التالية للحصول على تأكيد محدود على التزام البنك بمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ:

- مناقشة الإدارة حول عملية الحصول على الأعمال والعقود المبرمة مع البنك من قبل أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة.
- الحصول على التبليغ المرفق الذي يتضمن قائمة المعاملات والعقود المبرمة مع البنك من قبل أي عضو من أعضاء مجلس إدارة البنك بشكل مباشر أو غير مباشر للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.
- فحص محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى قيام عضو مجلس الإدارة بإبلاغ المجلس بتلك المعاملات والعقود التي أبرمها عضو مجلس الإدارة وإعفاء نفسه من التصويت في المجلس على القرار الصادر بهذا الخصوص في اجتماعات مجلس الإدارة.

- فحص التأكيد الذي تم الحصول عليه من عضو مجلس الإدارة المعني حول الأعمال والعقود المنفذة من قبل عضو مجلس الإدارة خلال السنة، وفي حالة أعضاء مجلس الإدارة الذين لم يكن لهم معاملات، الحصول على تأكيد بعدم وجود معاملات خلال السنة.
- اختبار توافق المعاملات والعقود المدرجة في التبليغ مع الإفصاح في الإيضاح (٣٤) حول القوائم المالية المراجعة.

قيود ملازمة

تخضع إجراءاتنا الخاصة بالأنظمة والرقابة التي تتعلق بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات لقيود ملازمة، وعليه فقد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها. علاوة على ذلك، لا يجوز الاعتماد على هذه الإجراءات كدليل لمدى فعالية الأنظمة والرقابة ضد أنشطة الغش والتواطؤ، خاصة من طرف أولئك الذين يعملون في مناصب ذات سلطة أو ثقة.

ويُعد ارتباط التأكيد المحدود أقل بشكل كبير في نطاقه من ارتباط التأكيد المعقول بموجب معيار التأكيد الدولي ارتباط التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدّل) المعتمد في المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، كانت طبيعة وتوقيت وحدود الإجراءات المبينة أعلاه لجمع الأدلة الملائمة الكافية محدودة بشكل مخطط له مقارنة بتلك الخاصة بارتباط التأكيد المعقول، وبالتالي تم الحصول على قدر أقل من التأكيد من خلال ارتباط التأكيد المحدود بالمقارنة مع ارتباط التأكيد المعقول.

لم تتضمن إجراءاتنا أعمال مراجعة أو فحص تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية لارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وعليه فإننا لا نبدي رأي مراجعة او رأي فحص فيما يتعلق بكفاية الأنظمة والرقابة.

يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالتبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، ولا يجب أن يعتقد بأنه تقدم تأكيداً ولأي تواريخ أو فترات مستقبلية، حيث قد يطرأ على الأنظمة والرقابة تغيير يمكن أن يؤثر على صحة استنتاجنا.

استنتاج التأكيد المحدود

استناداً إلى الأعمال المبينة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن البنك لم يلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات التي تنطبق من المادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد التبليغ عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

تقييد الاستخدام

تم إعداد هذا التقرير، بما في ذلك استنتاجنا، بناءً على طلب من إدارة البنك فقط وذلك لمساعدة رئيس مجلس إدارة البنك للوفاء بالتزاماته للتقرير بموجب المادة (٧١) من نظام الشركات. لا ينبغي استخدام التقرير لأي غرض آخر أو توزيعه أو الاقتباس منه أو الإشارة إليه إلى أي أطراف أخرى عدا وزارة التجارة والاستثمار وهيئة السوق المالية ومساهمي البنك، دون الحصول على موافقتنا المسبقة.

برايس وترهاوس كوبرز

بدر إبراهيم بن محارب
محاسب قانوني – ترخيص رقم ٤٧١

١١ فبراير ٢٠١٩
(٦ جمادى الآخرة ١٤٤٠هـ)

برايس وترهاوس كوبرز
محاسبون قانونيون
ترخيص رقم ٢٥
س.ت: ١٠١٠٣٧١٦٢٢
PRICEWATERHOUSECOOPERS
CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTANTS
LICENSE NO. 25
C.R.1010371622

بنك الرياض
riyad bank

تتضمن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة مجموعة من الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك والتي يمتلك فيها السادة أعضاء مجلس الإدارة مصلحة غير مباشرة فيها وهي على الشكل التالي:

طبيعة العقد	اسم الطرف ذي العلاقة	المالك	تاريخ انتهاء العقد	قيمة العقد السنوية (ريال سعودي)
إيجار لأربع مواقع صراف آلي في ابراج العليا – الرياض .	عضو مجلس الإدارة الأستاذ نادر إبراهيم الوهيبي يعمل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وممثل المؤسسة لدى مجلس الإدارة	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	2018/12/24	**284,000**
إيجار مقر فرع شارع الستين 286 للمعارض رقم (1,2,3,5) - الرياض.	عضو مجلس الإدارة الأستاذ نادر إبراهيم الوهيبي يعمل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وممثل المؤسسة لدى مجلس الإدارة	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	2021/09/10	**700,000**
إيجار مركز المصرفية الخاصة 255 للمكتبين (2,3) بالدور الارضي في أبراج العليا - الرياض.	عضو مجلس الإدارة الأستاذ نادر إبراهيم الوهيبي يعمل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وممثل المؤسسة لدى مجلس الإدارة	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	2018/10/15	**877,800**
إيجار مقر مبنى الإدارة العامة - الرياض.	عضو مجلس الإدارة الأستاذ نادر إبراهيم الوهيبي يعمل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وممثل المؤسسة لدى مجلس الإدارة	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	2022/11/24	**3,750,000**
إيجار مكاتب بالدور الأرضي والميزانين لإدارة الثروات وفريق الأبحاث التابعة لشركة الرياض المالية في أبراج العليا - الرياض.	عضو مجلس الإدارة الأستاذ نادر إبراهيم الوهيبي يعمل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وممثل المؤسسة لدى مجلس الإدارة	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	2019/03/10	**1,079,210**
إيجار عدد خمس أدوار في ابراج العليا (قطاع تقنية المعلومات) - الرياض	عضو مجلس الإدارة الأستاذ نادر إبراهيم الوهيبي يعمل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وممثل المؤسسة لدى مجلس الإدارة	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	2019/09/10	**6,742,601**
إيجار عدد سبعة أدوار بأبراج العليا (قطاع العمليات) - الرياض.	عضو مجلس الإدارة الأستاذ نادر إبراهيم الوهيبي يعمل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وممثل المؤسسة لدى مجلس الإدارة	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	2021/01/07	**8,631,359**
تقديم رسائل المجموعات الذهبية عن طريق مركز ارسال الرسائل.(SMSC)	عضو مجلس الإدارة الأستاذ محمد طلال النحاس عضو بمجلس إدارة الشركة	شركة الاتصالات السعودية	2018/12/31	**1,800,000**

طبيعة العقد	اسم الطرف ذي العلاقة	المالك	تاريخ انتهاء العقد	قيمة العقد السنوية (ريال سعودي)
تقديم خدمات وحلول الاتصالات وتقنية المعلومات الذكية والمتكاملة.	عضو مجلس الإدارة الأستاذ محمد طلال النحاس عضو بمجلس إدارة الشركة	شركة الاتصالات السعودية	2018/12/31	**1,772,600**
اتفاقية تقديم خدمات الشبكة الافتراضية الخاصة ببروتوكول الانترنت .	عضو مجلس الإدارة الأستاذ محمد طلال النحاس عضو بمجلس إدارة الشركة	شركة الاتصالات السعودية	2019/12/17	**9,434,800**
ايجار لثلاث مواقع صراف آلي بمبنى شركة الاتصالات السعودية – الرياض.	عضو مجلس الإدارة الأستاذ محمد طلال النحاس عضو بمجلس إدارة الشركة	شركة الاتصالات السعودية	2019/05/31	**100,000**
إيجار موقع صراف آلي بفندق أم القرى مكارم - مكة المكرمة	الأستاذ محمد ابراهيم العيسى والد رئيس مجلس ادارة البنك المهندس عبدالله محمد العيسى	شركة محمد إبراهيم العيسى وأولاده	2021/02/20	**18,000**
تقديم برامج حماية لتوفير تقنية (DWDM).	رئيس مجلس الإدارة المهندس عبدالله محمد العيسى نائب رئيس مجلس إدارة الشركة وعضو مجلس الإدارة المهندس معتز قصي العزاوي عضو بمجلس إدارة الشركة	شركة اتحاد اتصالات - موبايلي	2019/05/31	**1,464,000**
تقديم خدمة اتصال مزود الخدمة الثاني لشبكة. SJN	رئيس مجلس الإدارة المهندس عبدالله محمد العيسى نائب رئيس مجلس إدارة الشركة وعضو مجلس الإدارة المهندس معتز قصي العزاوي عضو بمجلس إدارة الشركة	شركة اتحاد اتصالات - موبايلي	2019/05/13	**29,176**
ايجار موقع صراف آلي فندق الماريوت –الرياض.	رئيس مجلس الإدارة المهندس عبدالله محمد العيسى رئيس مجلس ادارة الشركة	شركة دور للضيافة	2020/11/22	**30,000**

بنك الرياض
riyad bank

مرفق 3

التقرير السنوي للجنة المراجعة حول النظام الرقابي في البنك عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2018م

خلال عام 2018م، تم عقد (5) اجتماعات بمعدل مرة كل ربع عام على الأقل قبل إصدار الموافقة على نتائج البنك الأولية والنهائية. وتتألف لجنة المراجعة من خمسة أعضاء، منهم عضوين غير تنفيذيين من مجلس الإدارة وثلاثة أعضاء مستقلين من خارج المجلس.

أعضاء لجنة المراجعة

- جـمـال عبـدالكريم الرمـــاح	رئيس اللجنة ونائب رئيس مجلس الإدارة
- محـمـــد عـمـيـــر العتـيـــبي	عضـو اللجنة وعضو مجلس الإدارة
- عبدالله عبد اللطيف السيـف	عـضـــــــــــو اللـجـنـــــــــــة
- عبـدالعزيز عبـدالله الدعيلج	عـضـــــــــــو اللـجـنـــــــــــة
- عبدالرؤوف سليمان باناجه	عـضـــــــــــو اللـجـنـــــــــــة

مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة الرئيسة

أولاً: التقارير والضوابط المالية والرقابية

- مراجعة السياسات والإجراءات المحاسبية الأساسية وأية تعديلات تتم عليها.
- مراجعة ومراقبة سلامة القوائم المالية السنوية وأي نشرات رسمية تتعلق بأداء البنك المالي بالإضافة إلى التقارير المالية المهمة والمواضيع التي تتطلب مستوىً عالياً من التقديرات الشخصية.
- دراسة السياسات والممارسات المحاسبية ومدى فعاليتها وتطبيقها وتوافرها وتقييم مدى كفاية سجلات المحاسبة وتقارير الحوكمة.
- مراجعة توصيات الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بمخصصات الائتمان والاستثمارات وسياسات البنك المتعلقة بتصنيف القروض.
- دراسة توصيات الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بأحكام الديون المعدومة أو المشكوك في تحصيلها وأي أحكام أخرى تتعلق بالخسائر أو القضايا.
- مراجعة سياسات البنك فيما يتعلق بالتعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.

- دراسة مدى فاعلية وكفاءة منظومة الضوابط الرقابية الداخلية في البنك ، بما في ذلك رقابة أمن المعلومات.

- مراجعة وإقرار سياسة الإفصاح في البنك، ومراجعة التقارير حول مدى فاعلية ضوابط وإجراءات تلك السياسة.

ثانياً: المراجعين الخارجيين

- التوصية لمجلس الإدارة ومراقبة تعيين المراجعين الخارجيين وإعادة تعيينهم وإنهاء خدماتهم وتحديد تكلفة أتعابهم وشروط التعاقد معهم وأخذ الموافقة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة.

- المراجعة والتحقق من استقلالية وموضوعية المراجعين الخارجيين ومدى فعالية عملية المراجعة مرة في السنة على الأقل مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المهنية والتنظيمية ذات العلاقة.

- مراجعة خطة المراجعين الخارجيين السنوية والموافقة عليها.

- دراسة خطاب الإدارة (Management Letter) الصادر من المراجعين الخارجيين ومتابعة تنفيذ التوصيات مع الإدارة التنفيذية.

ثالثاً: إدارة المراجعة الداخلية

- مراجعة خطة المراجعة الداخلية والموافقة عليها ومراقبتها والتأكد من توفير الموارد اللازمة لتنفيذ مهمة المراجعة بالشكل المناسب.

- مراجعة ما يعرضه رئيس المراجعة الداخلية حول مدى كفاية أنظمة الضوابط الرقابية الداخلية في البنك ودرجة الالتزام في هذا الخصوص.

- متابعة الإجراءات التصحيحية التي تقوم بها الإدارة التنفيذية للملحوظات الواردة في تقارير إدارة المراجعة الداخلية.

- مراجعة مدى استقلالية المراجعين الداخليين عن الإدارة التنفيذية والتحقق من عدم وجود اية قيود غير مبررة على اعمال رئيس المراجعة الداخلية

- اجراء تقييم سنوي لمدى فاعلية وكفاءة منظومة الضوابط الداخلية في البنك.

رابعاً: إدارة المخاطر والضوابط الداخلية

- مراجعة سياسات إدارة المخاطر لعمليات تقييم المخاطر المهمة.
- مراجعة أهم المخاطر ذات العلاقة بالرقابة الداخلية والخطوات المتبعة من قبل الإدارة لمراقبة وضبط هذه المخاطر.
- مراجعة تقارير ونشاطات إدارة المخاطر لضمان منع نشاطات الاحتيال والمخاطر الأخرى ذات العلاقة.

خامساً: الالتزام

- مراجعة مدى كفاءة نظام مراقبة الالتزام بالقوانين والأنظمة ونتائج التحقيقات والمتابعات التي أجرتها الإدارة حول اية حالات بعدم الالتزام.
- اعتماد الخطة السنوية لإدارة الالتزام والتوصية لدى مجلس الإدارة باعتماد دليل سياسات الالتزام.
- مراجعة التقارير من قبل مدير الالتزام حول الاجراءات التي تم إصدارها من قبل الإدارة لضمان التقيد بسياسات واجراءات البنك وقواعد وتعليمات مؤسسة النقد وهيئة السوق المالية.

سادساً: التأكيدات والإقرارات السنوية للإدارة التنفيذية بخصوص الرقابة الداخلية

خلال السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2018م ، أكدت الإدارة العليا والجهات الرقابية في البنك على ما يلي :

- سلامة وفاعلية ضوابط الرقابة الداخلية المطبقة ضمن نظام الرقابة.
- معالجة أوجه القصور ونقاط الضعف الداخلية والخارجية لضمان سلامة مصالح البنك.

سابعاً: رأي لجنة المراجعة حول النظام الرقابي في البنك عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2018م

اطلعت اللجنة خلال اجتماعاتها في عام 2018م على التقارير الدورية لكل من إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الالتزام وإدارة المخاطر وكذلك على تقارير الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي ذات العلاقة ، كما اجتمعت مع المراجعين الخارجيين على انفراد ، واطلعت على التقارير الصادرة من قبلهم ، وتابعت اللجنة بشكل دوري جهود الإدارات الرقابية والإدارة

التنفيذية لضمان معالجة الملاحظات التي تم اكتشافها ووضع الضوابط الكفيلة التي تحد من تأثيرها على النظام الرقابي أو تمنع تكرارها .

واستناداً على التأكيدات والإفصاحات السنوية التي حصلت عليها اللجنة من الجهات الرقابية والإدارة التنفيذية، فإن لجنة المراجعة ترى عدم وجود أي ثغرات رقابية أو ضعف جوهري في النظام الرقابي للبنك بما يؤثر على سلامة وعدالة القوائم المالية. علماً بأن أي نظام رقابة داخلية – بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفاعلية تطبيقه – لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً.

ويأتي ذلك ضمن أهداف مجلس الإدارة في الحصول على تأكيدات معقولة عن مدى سلامة تصميم وفاعلية تطبيق نظام الرقابة الداخلية.

"" **** ""

نيابة عن لجنة المراجعة

جـمـال عبـدالكريم الرمـــاح

رئيس لجنة المراجعة